-10-

إمبريالية الأمم المتحدة
إطلاق العنان للمشروعات الحرة والمبادرات الفردية في البلدان النامية

بول كاماك

مقدمة

خلال السنوات الخمس الأولى من القرن الحالي، تشكل مشروع إمبريالي جديد في المكان الذي قد لا يتوقعه أحد ـ مقر الأمم المتحدة في نيويورك. جرى تنسيق المشروع حول «الأهداف الإنمائية للألفية» التي تبنتها الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر 2000، ثم أصبح جزءا جوهريا من صلب منظومة الأمم المتحدة مع تبني تقرير الأمين العام كوفي عنان «في جو أوسع من الحرية..» خلال القمة العالمية التي انعقدت في أيلول/ سبتمبر 2005 لمراجعة مدى التقدم نحو «الأهداف» بعد مرور خمس سنوات.

وللوهلة الأولى ربما لم تبد «الأهداف الألفية» بهيئة وجه جديد للإمبريالية في قرن جديد. بل على العكس، فقد بدت وعدا بروح جديدة للتعاون بين الشمال والجنوب بهدف تخفيف الشرور والآفات وتشجيع الرفاه الإنساني في شتى أنحاء المعمورة: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ تخفيض معدل وفيات الأطفال؛ تحسين الصحة النفاسية؛ مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ كفالة الاستدامة البيئية؛ إقامة شراكة عالمية من

أجل التنمية. لكنها لم تأت كبداية جديدة بل كبؤرة تركيز لمشروع صمم ونفذ خلال التسعينيات، بقصد جعل الرأسمالية عالمية. واكتمل ذلك مع الإصلاح المؤسسي المنهجي الذي سعى إليه كوفي عنان بعد أن أصبح أمينا عاما للأمم المتحدة في بداية عام 1997 ـ الأمر الذي سبب انتقالا من مفهوم الأمن عبر قوات السلام (وهي مهمة عهدت إلى عنان سابقا) إلى مفهوم الأمن عبر الهيمنة الرأسمالية، الذي نجح بحلول عام 2005 في تحويل الأمم المتحدة إلى وكالة رائدة في مجال نشر القيم والضرورات الرأسمالية في العالم.

ومع أن المشروع الإمبريالي الجديد يحمل شبها بالإمبريالية التي حددها لينين وغيره باعتبارها تتمحور على تصدير رأس المال، إلا أنه يختلف عنها من ناحيتين اثنتين. أولا، لا يتحدد المشروع بتصدير رأس المال، بل بتصدير الرأسمالية: علاقات الإنتاج الاجتماعية التي تحددها والمؤسسات المصممة لترويجها (العلاقات) وتشجيعها واستدامتها. ثانيا، مثلما يشير الدور المحوري للأمم المتحدة، ليست الدولة هي التي تقوده بل المنظمات الدولية الملتزمة بالرأسمالية كمشروع عالمي. لقد وضع البنك الدولي، عبر علاقة تزداد متانة باطراد مع صندوق النقد الدولي، أسس المشروع عند إعادة صياغته لمهمته/ رسالته خلال التسعينيات عبر مبادرة «البلدان الفقيرة المثقلة بالديون» و«استراتيجية الحد من الفقر» (1999). الاتحاد الأوروبي، و«البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية»، و«منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، و«منظمة التجارة العالمية» أسهمت جميعا مساهمة مهمة في المشروع، الذي أشرك البلدان المتقدمة غالبا عبر وكالاتها التنموية والمانحة والتجمعات المتعددة الأطراف (مجموعة الدول الثماني الكبار ومجموعة الدول العشرين) بدلا من مؤسساتها التنفيذية. المشروع لا يخضع لسيطرة دولة أو حتى بضع دول رائدة، فقد أتى كبار مهندسيه من خارج الولايات المتحدة، من بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء: منهم غوردون براون (بريطانيا)، تريفور مانويل (جنوب إفريقيا)، بول مارتن (كندا)، ايرنستو زيديللو

(المكسيك)؛ وفيما يتعلق بمشاركة الولايات المتحدة، فقد أتت من إدارات كلينتون المتتابعة أكثر من الجمهوريين بزعامة بوش. علاوة على ذلك، عمل قادة المشروع، في مسعاهم لتثبيت أركانه وشرعنته، من خلال المنظمات الأهلية (غير الحكومية) و«المجتمع المدني»، بقدر ما شاركوا من خلال الحكومات. وعلى هذه الخلفية العامة، فإن تولي منظمات الأمم المتحدة المحورية إدارة المشروع في أعقاب تنامي الاحتجاجات ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (العضوين شبه المنفصلين عن العائلة الأممية الأوسع)، مثل تطورا مؤسسيا مهما، عملية نقل محسوبة للسلطة من المؤسسات التي تعتبر شرعيتها هشة. أما إصلاحات «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» خلال العقد المنصرم، التي أدت إلى تعويم الاقتراح بإنشاء «مجلس الأمن الاقتصادي» في القمة العالمية التي انعقدت عام 2005، فهي تعكس هذا التطور.

قدمت ملاحظة مبكرة حول المشروع الإمبريالي الجديد حين سافر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى دافوس قبل مضي شهر على استلامه منصبه لبيان خطوطه الرئيسة أمام المنتدى الاقتصادي العالمي، كما جرى تفصيله في تقرير قدم باسمه إلى «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» بعد ستة أشهر. أعقب ذلك عامان من الإصلاحات المؤسسية والبرامجية المكثفة، مما جعل من الممكن للمشروع أن «ينطلق» بسرعة مؤثرة بعد تبني الجمعية العامة لإعلان الألفية و«الأهداف الإنمائية للألفية». ومن بين الخطوات المفتاحية في تحقيق المشروع بعد ذلك (تبعا لترتيبها الزمني) «إعلان بروكسل» و«برنامج العمل» الذي تمت الموافقة عليه في «مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا» (أيار/ مايو 2001)؛ وتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة «خارطة طريق نحو تطبيق إعلان الألفية» التي قدمها الأمين العام (6 أيلول/ سبتمبر 2001)؛ وتبني «توافق الآراء في مونتيري» (آذار/ مارس 2002) في «المؤتمر الدولي الأول المعني بتوفير التمويل من أجل التنمية». أما العناصر المحورية للمشروع ـ «ملكية» البلدان وتشجيع «بيئة تمكن العمل التجاري» ـ فقد دمجت في الملاحظات الختامية للقمة

العالمية التي انعقدت في جوهانسبرغ (أيلول/ سبتمبر 2002) حول التنمية المستدامة، و«توافق الآراء في سان باولو» الذي تمت الموافقة عليه في اجتماع «مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية» (حزيران/ يونيو 2004).

في مرحلة التحضير والإعداد للقمة العالمية التي انعقدت عام 2005، كشفت نشرة صدرت تحت إشراف «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» حول «إطلاق المشروعات الحرة: إنجاح المشروعات التجارية التي تصب في صالح الفقراء» و«الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية»، كشفت الدرك الذي وصلت إليه الأمم المتحدة كمنظمة في انحيازها إلى جانب الرأسمالية. وقصة تفويض ونشر المبادرتين، ثم إدخالهما في ضمن منظومة الأمم المتحدة توفر رؤية نموذجية للأسلوب الذي تم به تنسيق وإعداد المشروع الإمبريالي الجديد. نشر تقرير «إطلاق المشروعات الحرة» لـ«اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية» (التي أنشأها الأمين العام كوفي عنان في تموز/ يوليو 2003بتحريض من مدير «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» مارك مالوك براون) في آذار/ مارس 2004، مع ملاحظة إرشادية تشير إلى أنه «لا يعكس بالضرورة آراء «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، أو مجلس إدارته التنفيذية، أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة». لكن في مرحلة التحضير للقمة العالمية (أيلول/ سبتمبر 2005)، أصدر كوفي عنان تقريره الخاص «تعزيز دور القطاع الخاص والمشروعات الحرة في تمويل التنمية» استجابة لقرار «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» رقم 2004/64 تاريخ 2004/9/16، الذي «طلب آملا من الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة حول دور القطاع الخاص في توفير التمويل من أجل التنمية، آخذا بالاعتبار تقرير إطلاق المشروعات الحرة والمبادرات الفردية في مجال إنجاح المشروعات التجارية التي تصب في صالح الفقراء، للنظر فيه في جلستها التاسعة والخمسين»[1]. وعلى نحو مشابه، كانت هيئة «الاستثمار في التنمية» نتاجا لمشروع الألفية وهي «هيئة استشارية مستقلة فوضها الأمين العام للأمم المتحدة اقتراح أفضل الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية».

شكلت الهيئة في تموز/ يوليو 2002 بعد استنصاح مدير «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» مارك مالوك براون، وعهد بإدارتها إلى جيفري ساخس، الذي عين مستشارا خاصا للأمين العام. ونشر التقرير في كانون الثاني/ يناير 2005 (في بريطانيا بواسطة دار نشر تدعى «ارث سكان»). وفي آذار/ مارس 2005، حول كوفي عنان نسخة عن موجزه التنفيذي إلى القمة العالمية (التي انعقدت في أيلول/ سبتمبر 2005) لدراسته[2].

حدث ذلك كله في سياق التغييرات التمكينية المهمة في طريقة تنظيم الأمم المتحدة كمؤسسة. في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، جرى تحويل «اللجنة الإدارية للتنسيق» وهي لجنة قديمة العهد إلى «مجلس المدراء التنفيذيين للتنسيق» بينما استبدلت هيئاتها بلجنتين رفيعتي المستوى معنيتين بالإدارة والبرامج. «اللجنة العليا المعنية بالبرامج» التي اجتمعت للمرة الأولى في شباط/ فبراير 2001، عملت منذ البدء كمجلس إدارة مشروع لصالح الإمبريالية الجديدة، كما توضح محاضر اجتماعاتها التي تعقد مرتين في السنة. ومنذ بدايتها، جمعت ممثلين عن المنظمات الدولية الرئيسة كافة لتنسيق أنشطتها حول عدد صغير من الموضوعات الاستراتيجية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. أما أبرز هذه الموضوعات فكانت وضع إطار موحد للسياسة يدمج برنامج البنك الدولي «أوراق استراتيجية الحد من الفقر» مع خطة «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» «التقييمات القطرية المشتركة» و«إطار المعونة التنموية» التابع للأمم المتحدة، وتأسيس «المنسق المقيم للأمم المتحدة» على المستوى القطري كصلة وصل مفتاحية بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية، وترويج «ملكية البلدان» لاستراتيجيات الحد من الفقر المتكاملة والمتمحورة حول الاستثمار الخاص، والمشروعات الحرة، والمنافسة. في الوقت ذاته، لعبت اللجنة دورا رائدا في تحضير وثائق أساسية للسياسة، أشهرها تقرير الأمين العام المقدم إلى «القمة العالمية» في نيويورك (2005)[3]. وكنتيجة لهذا النشاط المنسق بشكل وثيق، شهدت القمة إنجاز العمليات الموازية للإصلاح المؤسسي وإعادة توجيه الأمم المتحدة نحو ترويج وتشجيع الرأسمالية

على المستوى العالمي، مع تركيز بؤرة الاهتمام كالعادة على «الأهداف الإنمائية للألفية»: المصادقة على اقتراحات الإصلاح المقدمة باسم كوفي عنان في تقريره «في جو أوسع من الحرية..» وضعت خاتم الموافقة النهائية على المشروع الإمبريالي ومطالب الأمم المتحدة بتزعمه.

الشكل الجديد للإمبريالية المعاصرة ـ ترويج الرأسمالية على مستوى العالم بواسطة المنظمات الدولية ـ يعكس حقيقة أن مرحلة الإمبريالية الاحتكارية التي أجرى لينين وآخرون تحليلاتهم ضمن إطارها قد تجاوزناها منذ عهد بعيد. فـ«الثورة الليبرالية الجديدة» في أواخر السبعينيات، التي استهدفت استعادة نجاعة قانون القيمة على المستوى الاجتماعي، ومرحلة «استكمال السوق العالمي» التي بلغت ذروتها في دمج بلدان الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية السابقة في النظام الرأسمالي العالمي، اجتمعتا معا لدفع الرأسمالية إلى عصر جديد من التنافس على المستوى العالمي. هذا هو السياق الذي ظهر فيه المشروع الإمبريالي الجديد في قلب الأمم المتحدة، واعتنق ـ بدلا من أن يقاوم ـ منطق المنافسة. المبادرات الفردية والمشروعات الحرة ستطلق في كل مكان، في البلدان المتقدمة والنامية والشعوب الغنية والفقيرة على حد سواء، حيث يتطلب الحد من الفقر نموا اقتصاديا يتطلب بدوره استثمارات خاصة، وبإمكان «الحكومات والوكالات الحكومية والدولية تسهيل تنمية القطاع الخاص فقط من خلال رعاية وتعزيز الأسواق التنافسية التي تؤدي وظيفتها بالشكل المناسب»[4]. يعرض هذا الفصل بإيجاز كيفية ظهور المشروع، ويحلل مضمونه، ويحدد استراتيجياته الاستطرادية المميزة، مع شواهد مباشرة وشاملة مقتبسة من الوثائق الرسمية التي عرضته وأعلنته. أما حجة الفصل المركزية فتقوم على أن «الأهداف الإنمائية للألفية»، بدلا من أن تمثل رفضا أو معارضة لـ«الثورة الليبرالية الجديدة» في أواخر القرن العشرين، قد جرى تصورها واستخدامها منذ البداية كوسيلة أداتية لتحقيقها وشرعنتها على المستوى العالمي.

الإمبريالية في سياق الرأسمالية العالمية

حجتي لا تؤكد على أن هذا المشروع إمبريالي فقط، بل يمثل إمبريالية في أكثر أشكالها التي يمكن تصورها في الوقت الراهن تقدما. ومن أجل فهم طبيعته الإمبريالية، من المناسب تذكر إصرار لينين على أن الإمبريالية تظهر «كتطور واستمرارية مباشرة للخصائص الجوهرية المميزة للرأسمالية عموما»[5]، وتحديد الالتزام الكامن في صميم المشروع بترويج وتشجيع تلك «الخصائص الجوهرية المميزة للرأسمالية عموما». لكن من أجل فهم السبب الذي يجعله جديدا، من الضروري تحديد التحول المزدوج الذي حدث مذ لاحظ لينين نفسه ظهور شكل جديد من الإمبريالية قبل قرن من الزمان. فـ«إمبريالية القرن العشرين الجديدة» التي تحدث عنها لينين استبدلت بتمظهرها السابق، الذي استهدف تصدير السلع إلى أسواق المناطق المستعمرة، إمبراطورية وحيدة هيمن عليها رأس المال الصناعي. وبرز فيها بالتغاير مع النسخة السابقة تصدير رأس المال إلى المناطق المستعمرة أحيانا، والمناطق «شبه المستعمرة» من قبل إمبراطوريات منافسة هيمن فيها رأس المال التمويلي في أحيان أخرى. أما الإمبريالية الجديدة في القرن الحادي والعشرين فقد اتسمت بتصدير الرأسمالية إلى بلدان مستقلة سياسيا ضمن إطار تنظيمي شامل تحكمه منظمات دولية متعاونة ويستهدف فرض «الخصائص الجوهرية المميزة للرأسمالية عموما» على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

قدمت توصيفا في موضع آخر لكيفية قيام البنك الدولي خلال التسعينيات بعملية تطوير منهجية/ نظامية لمشروع تحويل فقراء العالم إلى بروليتاريا ـ تحت عناوين تعد بالقضاء على الفقر، لكن على أساس إنتاج مئات الملايين من «العمال الأحرار» المتوفرين في شتى أرجاء العالم لكي يستغلوا بأجر عالمي يتراوح بين دولار ودولارين في اليوم[6]. من السهل إظهار أن استراتيجية البنك الدولي الهادفة إلى «الحد من الفقر» هي بالضبط ما وصفها ماركس قبل أكثر من قرن

بأنها «تراكم بدائي»: إنتاج طبقة من الأفراد الذين ليس لديهم من خيار سوى بيع طاقة العمل لديهم (قوة العمل) في سوق عمل تنافسي، و«تمكينهم» للقيام بذلك عبر توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية في بيئة يلقى فيها على الدولة واجب «دعم السوق»[7]. وفي تعاون وثيق ومطرد مع صندوق النقد الدولي، أنتج البنك الدولي عند نهاية القرن الإطار الفكري والمؤسسي الذي يسعى الإمبرياليون من خلاله إلى فرض مخططاتهم على العالم النامي[8].

ولربما يكون الهدف الوحيد لهذا المشروع تجديد وتعزيز مدى تصدير رأس المال من الدول الرأسمالية المتقدمة، أو الشركات الغربية المتعددة الجنسية والعابرة للحدود الوطنية على الأغلب. في هذه الحالة، لن يكون مضمون «الإمبريالية الجديدة» جديدا، وذلك بغض النظر عن الأسلوب الذي يستخدم للترويج لها. لكن سرعان ما يتضح أن هدفها أكثر طموحا: تحويل اقتصادات ومجتمعات ومؤسسات البلدان النامية بطريقة تدفعها إلى الرأسمالية، وبالتالي إلى بناء الركيزة المؤسسة لتراكم رأسمالي محلي مستدام في الدول كافة. علاوة على أن ذلك لن يتحقق كفعل خيري تطوعي بل كضرورة لا بد منها. وبالطبع فإن هذا لا يستثني احتمال الربح لرأس المال التمويلي أو الشركات العابرة للحدود الوطنية. أما الجديد فكان الإصرار على أن الشرط الضروري لمثل هذا الاحتمال هو التزام المنظمات الدولية بالتطوير الكامل للرأسمالية في البلدان النامية. وفي تعابير تعود مباشرة إلى كلمات «البيان الشيوعي» الذي كتبه ماركس وانجلز قبل أكثر من مائة وخمسين عاما، فإن مشروعها «يجبر الأمم كافة على تبني النمط البرجوازي للإنتاج، وإلا ستتعرض لخطر الانقراض»[9]. إذن، تردد «الإمبريالية الجديدة الجديدة» أصداء «الإمبريالية الجديدة القديمة» في نزعتها التدخلية، وعكسها للخصائص والسمات الجوهرية للرأسمالية عموما؛ لكنها جديدة في مسعاها لغرس العلاقات الاجتماعية للإنتاج الرأسمالي وبالتالي الركائز المؤسسة لتراكم رأسمالي مستدام في البلدان النامية نفسها من خلال مشروع لا تقوده

الدول الإمبريالية بل المؤسسات التي تتبنى منطق الرأسمالية العالمية. كما أن إيديولوجيتها ـ تمثيلها لذاتها باعتبارها خيرة ومحسنة وتفتح الأبواب للجميع، وتوجهها للقضاء على الفقر ـ جديدة أيضا. مرة أخرى نقول إن الرؤية التي استحضرها «البيان الشيوعي» تشير نحو معنى التحول المقترح. لقد أعلن ماركس وانجلز أن برجوازيي الأمم الصناعية آنذاك سوف يجبرون البلدان الأخرى على «أن تصبح برجوازية هي أيضا»، وبالتالي يوجدون «عالما على صورتهم»[10]. وفي الحقيقة، يتجاوز هذا المشروع ذاك الحد. إذ إن تحول منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى رعاة «لمصالح رأس المال عموما» يتماشى مع/ ويتأسس على الثورة الليبرالية الجديدة التي تسعى الدول الرأسمالية المتقدمة من خلالها إلى جعل الرأسمالية تنجح في دولها ذاتها: استعادة السيطرة على الضوابط والعلاقات الاجتماعية لإعادة إنتاج الرأسمالية وهيمنة البرجوازيين. ومع ما سمي بـ«نهاية الحرب الباردة» صدرت الدعوة، من الأمم المتحدة، لغرس البرجوازية المحلية المهيمنة في كل مكان.

إذن، لم يستهدف المشروع العالمي الشامل المرتبط بـ«الأهداف الإنمائية للألفية» إيجاد أسواق واقتصادات مفتوحة أمام الاختراق في البلدان النامية وحسب، أو حتى بروليتاريا جديدة قابلة للاستغلال من رأس المال الأجنبي، بل برجوازيات محلية مهيمنة وقادرة على المراكمة من خلال الإنتاج الرأسمالي (وبالتعبير الماركسي، من خلال زيادة استخلاص فائض القيمة النسبي من «العمال الأحرار»)، وتأمين شرعية الحكم بالوسائل الديمقراطية. جوانب وملامح المشروع هذه هي التي فتحت الطريق لمثل هؤلاء المنظرين المميزين للإمبريالية الجديدة، كجيفري ساخس ونيكولاس شتيرن وجوزيف ستيغليتز، لعرضها باعتبارها تقدمية. لكن من أجل قياس حدود طبيعتها التقدمية، لا يتطلب الأمر منا سوى تذكر التعابير التي استخدمها لينين لتذكير كاوتسكي بأن الرأسمالية ما تزال رأسمالية: «إن أشكال الصراع ربما تتغير باستمرار، وهي تتغير فعلا وفقا

للقضايا المتنوعة والمحددة والمؤقتة نسبيا، لكن جوهر الصراع، محتواه الطبقي، لا يمكن أن يتغير طالما وجدت الطبقات»؛ ولذلك ندد «بتلك الفكرة الخاطئة التي تضع الحب في مطحنة المدافعين عن الإمبريالية: حكم رأس المال التمويلي يقلص اللاتكافؤ والتناقض المتأصلين في الاقتصاد العالمي، في حين أنه يضاعفهما ويفاقمهما في الواقع»[11].

وبالتالي، فإن «إعلان الألفية» و«الأهداف الإنمائية للألفية» هما الواجهة لمشروع أوسع نطاقا يكمن في صميم سلسلة من المؤسسات الدولية الساعية إلى هدف مشترك يمكن إيجازه بجملة ترويج الرأسمالية والمنافسة على مستوى عالمي حقا. أما منطقه النهائي، مع تحول الرأسمالية إلى منظومة عالمية في مداها، فهو أن الجهود المبذولة لاستعادة العوامل الضرورية لإعادة إنتاج الرأسمالية وجعلها تعمل بنجاعة كاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة تتطلب مثل هذا المشروع.

إطلاق المشروع: كوفي عنان في المنتدى الاقتصادي العالمي

أعطى خطاب كوفي عنان أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس(1/2/1997) إشارة مبكرة إلى المشروع الإمبريالي الجديد الذي كان على وشك أن يتكشف. فقد ألزم المؤسسة التي يترأسها بتشجيع وترويج «اللبرلة» الاقتصادية والسياسية وتطوير قطاعات خاصة دينامية باعتبارهما أفضل استراتيجية لحفظ السلام بفاعلية في العالم. أولا، أعلن أن الأمم المتحدة تدعم بدون تحفظ المشاريع الخاصة، مؤكدا على أن «البرامج والتمويلات والوكالات المتخصصة التي تكون عائلة الأمم المتحدة تعمل مع الدول الأعضاء، بشكل غير مسبوق، لرعاية وتعزيز السياسات التي تشجع مزيدا من النمو في القطاع الخاص والسوق الحر»[12]. ثانيا، عكست هذه المبادرات ثلاث «حقائق واقعية [متعالقة] لعالم متغير»:

1) هنالك فهم عالمي/ شمولي جديد بأن قوى السوق عنصر جوهري للتنمية المستدامة.

2) دور الدولة يتغير في معظم البلدان النامية، من السعي إلى الهيمنة على الحياة الاقتصادية إلى إيجاد الشروط والظروف التي يمكن فيها تحقيق تنمية مستدامة.

3) هناك أدلة متنامية ودامغة على قدرة الفقراء على حل مشاكلهم بأنفسهم إذا أتيحت لهم فرصة عادلة للحصول على الخدمات التنموية المالية والتجارية[13].

ثالثا، سوف يتم ضمان وتأمين هذه التغييرات بواسطة شراكة معززة ومدعمة بين الأمم المتحدة، والحكومات، والشركات الدولية؛ رابعا، يتطلب تغير الظروف فهما جديدا لحفظ السلام والأمن ومقاربة جديدة له:

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، لم يعد من الممكن تعريف السلام والأمن بلغة القوة العسكرية أو توازن الرعب. لقد تغير العالم. والسلام الدائم يتطلب أكثر من مجرد تدخل أصحاب القبعات الزرقاء على الأرض. إن بناء السلام بشكل فعال ومؤثر يتطلب فكرة أوسع نطاقا عن الأمن البشري. إذ لا يمكننا أن نشعر بالأمن في خضم حالة مسيطرة من الجوع. ولا يمكن أن نبني السلم بدون تخفيف حدة الفقر. ولا يمكن أن نبني الحرية على ركائز الظلم. في عالم اليوم، يعتبر القطاع الخاص المحرك السائد للنمو؛ الموجد الرئيس للقيمة والثروة؛ مصدر أكبر الموارد المالية والتقانية والإدارية. وإذا لم يولد القطاع الخاص النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية ـ بشكل متساو ومستدام ـ في شتى أرجاء العالم، سيظل السلام هشا والعدالة الاجتماعية حلما بعيد المنال[14].

هنا إذن تتبدى النقاط الأساسية للمشروع الإمبريالي الجديد: فهو يقترح الرأسمالية، على مستوى العالم، كحل دائم لمشكلة انعدام الأمن؛ ويضع القطاع

الخاص في المركز، ويعرف الدولة بأنها قوة فاعلة في دعمه ومساندته؛ ويصور الفقراء بأنهم عوامل، في السوق، مسؤولة عن أمنها؛ ويستخدم بلاغة خطابية مشرعنة ومبهمة، مغلفا المحتوى الطبقي الواضح للمشروع، ليبدو متمحورا حول الشراكة، والمساواة، والأمن، والعدالة، ومركزا على الحد من الفقر. وكما لاحظنا آنفا، ليس ثمة جديد في مثل هذه الحجج، وليست الأمم المتحدة الموقع الوحيد لنشرها. ومع ذلك، وحتى لو عدنا بضع سنوات إلى الوراء لوجدنا أن الاستيلاء على الأمم المتحدة وتحويلها إلى وكالة لدفع المشروع قدما إلى الأمام يعتبر نقطة تحول جوهرية.

كانت حجة كوفي عنان بسيطة. ازدهار التجارة وتدفقات رأس المال التي تربط الناس والأسواق في اقتصاد عالمي جديد أمر لقي ترحيبا، لكن من الضروري ألا تهمش أفقر بلدان العالم. ومن هنا الحاجة إلى شراكة جديدة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، يمكن للأمم المتحدة أن تلعب فيها دورا مفتاحيا. وفي حين أن التدفقات المتنامية بسرعة من الاستثمارات الخاصة ذهبت بشكل انتقائي إلى بضعة بلدان فقط، فإن مساعدات الأمم المتحدة ذهبت غالبا إلى البلدان منخفضة الدخل، حيث يمكن أن تعبد الطريق لتنمية القطاع الخاص. وفي عملية إعادة تعريف غير مسبوقة لدور الأمم المتحدة، أبلغ أمينها العام رؤساء الشركات المجتمعين في دافوس أن «الأمم المتحدة والقطاع الخاص يمكنهما/ ويجب عليهما العمل معا لجلب 60٪ من سكان العالم إلى السوق»، وأكد لهم أن «مهمتنا هي المساعدة على إيجاد الظروف المناسبة لإنجاح عملكم»[15]. أما إيجازه لمسعى الأمم المتحدة لتحقيق هذا الطموح فحدد برنامج «النقاط الأربع» للمشروع الإمبريالي الجديد: قيادة الأمم المتحدة؛ إعادة تشكيل الدول في العالم النامي لتصبح بمثابة وكلاء للرأسمالية العالمية؛ توفير الأنظمة الدولية التي يمكن للرأسمالية العالمية أن تحكم من خلالها؛

إيجاد الطبقات البرجوازية المحلية:

للأمم المتحدة دور حيوي تلعبه في دعم وإعداد الأرضية المناسبة للاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي. وعملنا المفصل في هذا المجال شمل المساعدة على إصلاح الإدارة العامة، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وبرامج الخصخصة، والبنى التحتية الأساسية، إضافة إلى تقوية وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية. لقد وضعنا المعايير والمقاييس الدولية التي تجعل التقدم ممكنا. وقامت الأمم المتحدة بدورها في إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، وإزالة الحواجز التجارية، ودعم المشاريع الحرة، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولدينا سجل مشرف في هذه المجالات كافة[16].

بعد البدء بالإشارة إلى أن عصر الأمن وتوازن القوة الذي وجد آخر تمظهراته في الحرب الباردة و«توازن الرعب» قد ولى، اختتم عنان بيانه البليغ حول المشروع الإمبريالي الجديد بالقول إنه «بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص، لا يقل هدفنا في القرن الحادي والعشرين عن إيجاد اقتصاد عالمي حقيقي، مفتوح فعلا أمام شعوب العالم أجمع»[17]. يغالي البيان في بلاغته الخطابية، مرددا أصداء رؤية «البيان الشيوعي»، لكنه في الوقت ذاته يجرده كليا من بصيرته النافذة النقدية، ليسجل نقلة حاسمة من الأمن إلى الاقتصاد السياسي كبؤرة تركيز للسياسة الدولية والعلاقات الدولية، بطريقة تسعى لدمجه فورا في إطار مشرعن جديد مستمد بأسلوب متقن من القديم.

لا يمثل إلقاء هذا الخطاب بحد ذاته بالطبع، رغم أهميته، هيمنة المشروع الجديد. بل كان مجرد محاولة، لا تضمن بالتأكيد النجاح حينها أو الآن، لجذب رأس مال الشركات العالمية وحكومات الدول الرأسمالية الرائدة، بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح الذاتية الضيقة، نحو مشروع واسع النطاق يفتح الباب للجميع وتلعب فيه المنظمات الدولية دور المنظم والمشرعن في مسعى لتقليص وإدارة التناقضات المحايثة للرأسمالية بشكل محتوم يتعذر اجتنابه. وفي الوقت

ذاته، فإن مفتاح المشروع، بالتعابير العالمية التاريخية، أو على الأقل بالمقارنة مع المشاريع الإصلاحية التي ارتبطت بها الأمم المتحدة والعديد من وكالاتها المركزية منذ تأسيسها، يتمثل في أن الهدف الآن هو تحصين منطق الرأسمالية التنافسية وعلاقاتها الاجتماعية على مستوى العالم، بدلا من عرقلتها ومقاومتها. فهو مشروع لم تشيد دعائمه على انهيار «الاشتراكية» في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق فقط، بل ـ بدون شك ـ على «انتصار الليبرالية الجديدة» في الغرب، وسلسلة من الهزائم الطبقية المرتبطة بها. مما أدى إلى تحويل الأمم المتحدة من موقع المعارض الجزئي والملتبس (كما يجب أن نعترف) لهيمنة الرأسمالية على العالم إلى أبرز مناصريها ومؤيديها ومهندسيها.

إصلاح منظومة الأمم المتحدة

منظومة الأمم المتحدة معقدة إلى حد مربك. والصلات بين مختلف وكالاتها متعددة، كما أن حجم النشاط الذي تنخرط فيه، والتوثيق الذي يولده نشاطها، يهدد بجعلها عصية على الفهم. الموجز التالي للإصلاحات التنظيمية المتصلة بالمشروع الإمبريالي الجديد انتقائي بالضرورة، وقابل للتصحيح من قبل الدراسات والأبحاث المستقبلية. لكن الاندفاعة الواسعة النطاق التي تحدث منذ استلام كوفي عنان منصب الأمين العام واضحة لا لبس فيها. هيئات الأمم المتحدة الأساسية، خصوصا تلك التي ظلت في الماضي تشكل مصادر مؤسسية للتنموية الوطنية ومقاومة الإصلاح الليبرالي الجديد على مستوى العالم، أصبحت خاضعة، أو في طريقها للخضوع، لمنطق جديد وبرنامج جديد تعود أصولهما إلى مؤسسات بريتون وودز، التي تعتبر رسميا جزءا من منظومة الأمم المتحدة لكنها تتمتع باستقلالية نسبية في عملياتها. عملية الإصلاح التي أشرف عليها كوفي عنان وهندسها «مجلس المدراء التنفيذيين المركزي» واللجنتان التابعتان له، ربطت عددا من هيئات ومبادرات الأمم المتحدة بشكل وثيق بما كان في البدء أجندة البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي. وبعد اجتماع تدشيني

سنوي رفيع المستوى (عقد أول مرة في نيسان/ أبريل 1998) بين «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي»، و«مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية»، ومؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، أجرى عنان عملية إصلاح للإدارة المركزية للأمم المتحدة، وأعاد تشكيل «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي»، ونسق أنشطته مع أنشطة «مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية»، واللجان الإقليمية الخمس؛ وأعطى «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» بإدارة مارك مالوك براون دورا ترويجيا مركزيا. تعتمد هذه العملية على التطورات التي حدثت قبل أن يصبح عنان أمينا عاما، حيث تعود إلى إعلان باريس في «المؤتمر الثاني للأمم المتحدة المعني بأقل الدول نموا» عام 1990. ثم بلغت ذروتها في قرار الجمعية العامة رقم 50/ 227، الذي تبنته قبل تعيين كوفي عنان[18]، وقرار «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» في أواخر عام 1996 الذي ألزم الأمين العام تقديم تقرير أمام جلسته المهمة التي انعقدت عام 1997 حول موضوع «رعاية وتعزيز بيئة تمكينية للتنمية»، تعد وتهيأ بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

توجب على عنان تقديم التقرير الختامي أمام «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» في حزيران/ يونيو 1997 لدراسته. ووسم ذلك بدء تعاون رسمي وثيق ومتزايد بين «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» و«مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية» ومنظمات بريتون وودز بقيادة البنك الدولي، وتم وضع أجندة لا تقتصر على الإصلاحات الليبرالية العالمية في مجال الاقتصاد الكلي فقط، بل امتدت لتشمل الترويج الفعال للتنمية الرأسمالية المحلية. أما «اجتماعات الربيع» التي حظيت بتنسيق جيد بين «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، التي انعقدت سنويا بدءا من عام 1998، فقد وفرت منتدى لهذا التعاون الوثيق خلف الكواليس، وبشكل رئيس من خلال تقارير وضع الأجندات التي قدمها الأمين العام في كل اجتماع.

ركز معظم تقرير عام 1997 بؤرة الاهتمام على الحاجة إلى التعاون الدولي حول رسم سياسة مترابطة ومتسقة وإنشاء أنظمة جديدة للتجارة والمعونات والديون، مع المصادقة على الأنشطة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية على وجه الخصوص. لكن قبل التحول إلى مثل هذه القضايا، تطرق بالتفصيل إلى ما دعاه بـ«توافق آراء جديد» فيما يتعلق بطبيعة وأهداف السياسة المحلية في البلدان النامية. ولاحظ أن غالبية البلدان النامية قبلت الآن/ وسعت إلى تبني سياسات الاقتصاد الكلي والتوجه إلى الخارج التي يتطلبها تعزيز النمو الاقتصادي السريع، بما فيها إعادة الهيكلة البنيوية والإصلاحات الاقتصادية، وجرى الإقرار على نطاق واسع بأهمية المبادرات الفردية والمشاريع الحرة والقطاع الخاص كعوامل دينامية لتحقيق النمو. وعكس ذلك ظهور «توافق عام في الآراء على السياسات المطلوبة لتعزيز ورعاية بيئة تمكينية للتنمية على المستوى الوطني»، واتفاق على أن «هذه السياسات هي أيضا الأكثر اتصالا بالاستثمار (الداخلي والخارجي)، وتدفقات رأس المال، والاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة»[19].

الرسالة المركزية لهذا القسم من التقرير هي أن كل بلد يحمل مسؤولية تطوره ونمائه على عاتقه، رغم أن للتعاون الدولي والشراكة دورا حيويا في إيجاد مناخ إيجابي ملائم لتدفقات رأس المال، والاستثمار، وازدهار التجارة[20]. وما يحظى بأهمية محورية في هذا السياق الخطوات الحكومية الإجرائية، بالتعاون مع المنظمات الأهلية والقطاع الخاص، لدعم المشاريع الحرة والاستثمار:

> تلعب الأطراف غير الحكومية، ولاسيما القطاع الخاص، دورا مهما وديناميا على نحو متزايد في ترويج وتشجيع التنمية، مما يحتم قيام الحكومات بإعادة فحص وهيكلة وتعديل مدى ومجال مشاركة القطاع العام في الشأن الاقتصادي. لكن للحكومات دورا اقتصاديا محددا: عليها ضمان وجود بيئة سياسية مناسبة، وتشجيع المبادرات الفردية والمشاريع الحرة، وإيجاد

الظروف المناسبة لقطاع الأعمال التجارية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير البنى التحتية الأساسية، وتنمية الموارد البشرية[21].

قدمت أربع توصيات رئيسة إلى «المجلس»، تدعم دون هوادة الترويج الفعال والنشط للتنمية الرأسمالية في الاقتصاد العالمي. الأولى أعادت التوكيد على الحاجة إلى تقوية وتعزيز التعاون الاقتصادي. أما الثلاث الباقيات فقد وردت كما يلي:

يستطيع المجلس أن يؤكد على أهمية تبني سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والمستقرة لتسريع وتيرة النمو من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل أفضل. وما يعادل ذلك في الأهمية الحاجة إلى سيادة القانون، وإطار قانوني وإدارة عامة يتمتعان بالاستقرار والشفافية، وسياسات تشجع المشاريع الحرة، والمدخرات، والاستثمارات. ويجب الاستمرار في تحديد معدلات واقعية فيما يتعلق بأسعار الفائدة والصرف، وإصلاح التجارة ونظام المدفوعات، إضافة إلى الاستمرار في تحرير الأسعار المحلية الأخرى نظرا لأنها توفر جميعا بنية تحفيزية مناسبة للمنتجين وتشجع استراتيجيات النمو الخارجية التوجه.

ويمكن للمجلس أن يستحث/ ويشدد على أن الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى إنشاء نظام مالي محلي تنافسي، وخصخصة أو/ و إعادة هيكلة المشروعات العامة، يجب أن تنفذ من أجل تعزيز التوزيع الكفء للموارد ودعم تنمية القطاع الخاص؛ ومن المنتظر أن تزيد مثل هذه الإصلاحات أيضا المدخرات والاستثمارات المحلية وتسهم بالتالي في رفع معدلات النمو.

وبمقدور المجلس التشديد على أن توفر وإصلاح وصيانة بنية تحتية اقتصادية كافية، وخصوصا في مجال القوة العاملة المدربة ومرافق الاتصالات والنقل، عوامل تؤثر في سرعة اندماج البلدان في الاقتصاد

العالمي، ويجب أن تحتل مرتبة متقدمة على سلم الأولويات. إن وجود وسائل اتصالات عالية الجودة أمر جوهري لا غنى عنه بالنسبة للبلدان الطامحة للمشاركة في بنى الإنتاج المعولم التي أرستها الشركات متعددة الجنسية، والاستجابة السريعة لشروط السوق المتغيرة بسرعة في البلدان الصناعية أو للمساهمة في أسواق التصدير الجديدة. ويمكن للمجلس أن يدعو إلى تبني سياسات مبتكرة مصممة لترويج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفتح القطاع الاجتماعي والبنية التحتية أمام الاستثمار الخاص لتلبية الحاجات الهائلة في هذين المجالين[22].

إذن، بحلول منتصف عام 1997، كانت منظومة الأمم المتحدة تسعى لإطلاق مشروع جديد يصادق بفاعلية على ترويج وتشجيع الرأسمالية المحلية والعالمية، ووضع الدول «القادرة» حسب تعريف البنك الدولي في مركز هذا المشروع. أما سلطة الأمين العام فقد وضعت خلف الاقتراح الصريح بأن تصبح وكالات الأمم المتحدة المعنية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية عناصر فعالة ونشطة للتدخل في مختلف البلدان النامية لإيجاد واستدامة الظروف والشروط الملائمة للهيمنة البرجوازية والتنمية الرأسمالية. في الوقت ذاته، صادق التقرير على أنظمة ضبط جديدة وضعتها مؤسسات بريتون وودز، داعيا المجلس إلى الطلب من صندوق النقد الدولي العمل مع البنك الدولي لوضع وتطوير «نظام دولي تنظيمي وإشرافي أكثر شمولا» للأسواق المصرفية والمالية و«تشجيع صندوق النقد الدولي على ممارسة دوره كاملا في الإشراف على نظام نقدي دولي لضمان عملياته الفعالة، من ضمن أشياء أخرى، عبر ترصد متناسق لسياسات الاقتصاد الكلي لكل من أعضائه»[23]. واستحث «مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية» على التعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات لابتكار وتشجيع أنظمة استثمارية قائمة على القواعد والقوانين، داعيا إلى عمل منسق مستمر لإزالة جميع العوائق الباقية أمام التجارة الحرة والمفتوحة، واختتم بتوصية أخيرة تربط التجارة بالمنافسة:

ويمكن للمجلس أن يلاحظ أن العمل يجري على قدم وساق في منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية في مجالات التجارة والاستثمار والمنافسة، ويدعو مثل هذه المنظمات للتعاون في دراسة جميع مضامين ومقتضيات العلاقة بين التجارة والاستثمار لوضع الركائز المؤسسة لتطوير قوانين سليمة وعادلة في هذا المجال. إضافة إلى إمكانية دعوة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية إلى متابعة وتطوير عمله على إيجاد روابط بين سياسات التجارة والمنافسة[24].

التنسيق الوثيق بين «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» و«مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية» من ناحية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية من ناحية أخرى، جرت متابعته والسعي إليه بشكل منهجي خلال السنوات الثلاث التالية، مع تشكيل حلقة وصل مهمة في السلسلة عبر تعيين نائب رئيس البنك الدولي ومدير العلاقات الخارجية مارك مالوك براون في منصب المدير الإداري لـ«برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» عام 1999. وكان براون قد عمل سابقا مراسلا سياسيا لمجلة «ايكونوميست» اللندنية في السبعينات قبل أن يشق طريقه عبر «المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» إلى البنك الدولي. وهناك، خدم في وظيفة نائب الرئيس ومدير العلاقات الخارجية (أي كان كبير الدعاة والمروجين للبنك).

أعطى براون إشارة مبكرة لتوجهه كمدير إداري لـ«برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، ولرؤيته بالنسبة لإمكانية عمل الأمم المتحدة كأداة لشرعنة الرأسمالية العالمية، حين ألقى خطابا أمام «مجلس نيويورك لجمعية التنمية الدولية» في كانون الثاني/ يناير 2000. أي في أعقاب اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية والاحتجاجات التي أحاطت به. حدد براون «أزمة الشرعية» التي تواجه صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، عارضا رأيا مفاده أن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» خسر بعض المواقع خلال السنوات الأخيرة لصالح البنك الدولي، وعرّف الدور الجديد للبرنامج:

إذا استطعنا استخدام معونتنا الإنمائية لإيجاد بيئة من القوانين، والبنية التحتية المادية والتعليم لاجتذاب رأس المال الخاص، هنالك احتمال لقيام شراكة متينة بين المعونة الإنمائية العامة ورأس المال الخاص يمكن أن يدعم طريقتنا لتجاوز ما كان ممكنا في الماضي[25].

لم تعد وكالات، مثل «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، تعتبر «أدوات لنقل المعونة الإنمائية من الشمال إلى الجنوب، بل غدت قوة محفزة لمساعدة الجنوب على اقتناص الفرص المتاحة له في هذا العالم المتغير»؛ وبالرغم من انتشار شعور بالأزمة في اللحظة الراهنة، إلا أن من الممكن أن تكون «لحظة تاريخية فعلا للتنمية»: يمكن فيها، حتى بوسائل متواضعة، لمنظمة مثل «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، الذي يتمتع بمنبر عالمي استثنائي وقدرة على عقد الاجتماعات واللقاءات، أن يستخدم هذا المنبر لتقديم الحجة لصالح التغيير في العالم، ويثبت أن احتمال دفع هذا التغيير قدما «لم يكن أقوى في أي وقت مضى». وبعد أن اعترف براون صراحة بأنه «ليبرالي يؤمن بالتجارة الحرة كلية» (وعزا إيمانه إلى باربرا وارد ومجلة «ايكونوميست»)، وضع الأجندة التي روج لها في البنك الدولي تحت رئاسة ولفنسون: التجارة الحرة لن تشجع النمو إلا إذا وفرت الحكومة البيئة المناسبة والإدارة السديدة؛ لذلك، يجب على «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» الآن مساعدة البلدان على «رسم السياسات السليمة وإنشاء المؤسسات المناسبة التي تسمح لها بإدارة اندماجها الناجح في الاقتصاد العالمي»؛ وهذا يتطلب منه «مساعدة المؤسسات الوطنية للحكم السياسي الذي تريده أن يتعزز حين تطلبها منا» و«مساعدتها على إنشاء وتطوير مؤسسات اقتصادات السوق وإدارتها». إنه صوت أصيل يعبر عن المشروع الإمبريالي الجديد: تدخلي إلى أقصى حد، وملتزم بهندسة اقتصادات السوق إلى أقصى حد في البلدان النامية بطلب من قيادات وزعامات هذه البلدان ذاتها؛ وبهدف إيجاد دول قادرة على ريادة عملية الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ وتقوده المؤسسات الدولية

بالتوافق مع نموذج عالمي شامل. بحلول الوقت الذي اقترحت فيه «الأهداف الإنمائية للألفية» وتمت الموافقة عليها، أعد إطار تمكيني لتحقيق هذه الأهداف، وروج له الأمين العام، وأشرفت عليه «اللجنة العليا المعنية بالبرامج»، وشمل الجهود المنسقة لأذرع الأمم المتحدة التنموية الرئيسة («مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي»، «مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية»، «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»)، وجرى تنسيقه بشكل وثيق مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بغرض صريح يتمثل في بناء القدرة الضرورية للتنمية الرأسمالية في شتى أرجاء العالم.

الطريق رفيع المستوى إلى «مونتيري»

صلاحيات «اللجنة العليا المعنية بالبرامج»، التي صادقت عليها «اللجنة الإدارية للأمم المتحدة حول التنسيق» في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، أوضحت دون لبس السياق الاستراتيجي الأوسع الذي وضعت فيه «الأهداف الإنمائية للألفية» منذ البداية. إذ أصبحت «اللجنة العليا المعنية بالبرامج» مسؤولة أمام «اللجنة الإدارية للأمم المتحدة حول التنسيق»/ «مجلس المدراء التنفيذيين للتنسيق» «لتعزيز وتنمية التعاون والتنسيق إضافة إلى تقاسم المعارف والمعلومات في مجالات السياسة والبرامج وعمليات التشغيل»؛ وكان عليها «رعاية ودعم التحضيرات المتكاملة والمنسقة والمتابعة لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسة، بما في ذلك على نحو خاص قمة الألفية»؛ وتركيز بؤرة اهتمامها على القضايا والتحديات المتعلقة بالعولمة والفقر؛ والتصدي لمسألة تنفيذ البرامج الفعالة على المستوى القطري[26]. وبرزت أهميتها كمركز أعصاب للإمبريالية الجديدة بكل وضوح من تحديد تخوم الأسلوب الذي يتم من خلاله تحقيق أهدافها. إذ ينبغي عليها «تقاسم الخبرات حول سياسة التنمية والبرمجة وطرائق المراقبة والرصد، مثل المقاربات القائمة على النتائج ودمج الإحصائيات والمؤشرات في صياغة ورسم السياسة»، مع تركيز انتباه خاص على «تعزيز قدرة المنظومة والبلدان

الأعضاء على تقويم وقياس مدى التقدم في المسعى نحو الأهداف المتفق عليها عالميا، ورفع مستوى وانسيابية نظام التبليغ الوطني»؛ ولسوف «تنمي وترعى الحوار وتقترح الطرق التي يمكن عبرها تعزيز التعاون والتآثر مع القطاع الخاص والمنظمات الأهلية وغير ذلك من مؤسسات المجتمع المدني، ويمكن لها أن تسهم في تحقيق أهداف المنظومة المتفق عليها»؛ و«تسهل الحوار حول مضامين ومقتضيات عمليات الإصلاح ضمن المنظومة من أجل البرنامج والأنشطة التشغيلية، وتحدد أفضل الممارسات؛ وتتبنى آليات عمل مبتكرة ومناسبة في توقيتها وعالية المردود، بما في ذلك التفكير بموضوعات السياسة، وإنشاء فرق عمل تحدد لمهماتها مواعيد معينة وغير ذلك من الآليات المقررة لأغراض محددة، وما يتصل بها من تعيين وكالة أو وكالات رائدة»؛ ولسوف «تراجع البنى المساعدة القائمة بغرض دعمها وتسهيل عملها.. وإخضاع أي ترتيبات جديدة للمراجعة».

في اجتماعها الأول، وضعت «اللجنة العليا المعنية بالبرامج» على قمة جدول أعمالها متابعة إعلان الألفية، مع الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة موضوعات استراتيجية: التنمية والقضاء على الفقر، إفريقيا والأجندة العالمية، الصالح العام على مستوى العالم. فيما يتعلق بالتنمية والقضاء على الفقر، وافقت اللجنة على أن «الإطار السياسي الشامل والمرجعي الذي وفره إعلان الألفية» أوجد الفرصة للجنة لتصبح «عنصرا مفتاحيا للتغيير والتقدم»، ولتكون «الأهداف الإنمائية للألفية» ذاتها «القوة الدافعة لعمل المنظومة ككل». وكان من الضروري لتحقيق ذلك «أن تقوم كل منظمة بـ«استبطان وتذويت» أهداف القضاء على الفقر المتجسدة في إعلان الألفية، ودعوة المنظمات كلها للانضمام إلى مسعى رئيس مناصر وداعم لهذه الأهداف». وعلى كل منها تقدير الإسهام التحليلي الذي يمكن أن تقدمه، وينبغي على «التحليلات أن توفر الركيزة المؤسسة لتطوير إطار شامل تقدم ضمنه مبادرات وتمارس أنشطة ذات صلة ثم توضع تبعا لعلاقتها ببعضها

بعضا»[27]. وحول إفريقيا، حددت اللجنة «ضرورات جوهرية قوية للسعي نحو إطار عمل موحد بواسطة منظومة الأمم المتحدة»، حيث المبدأ الهادي هو «الواقعية، الضرورة الملحة، الكفاءة، والأهم قيادة وملكية إفريقيا للبرامج»؛ ولاحظت أن «مبادرة الرؤساء الأفارقة الثلاثة (بوتفليقة، مبيكي، اوباسانجو) التي وضعت مؤخرا خطة لإغاثة وإنهاض إفريقيا» تعتبر نقطة انطلاق واعدة ـ وهي الخطة التي ستصبح في نهاية المطاف «الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا»[28]. بالنسبة للأجندة العالمية والصالح العام على مستوى العالم، أخذت اللجنة بالاعتبار ملاحظة جرى إعدادها للبنك الدولي، ووافقت على البدء بحوار مع الخبراء المستقلين من أجل تحديد أولوية الصالح العام فيما يتصل بأجندة القضاء على الفقر[29]. أما سجل هذا الاجتماع والاجتماعات اللاحقة للجنة فيوفر دليلا غنيا ودامغا على التطوير المنهجي للمشروع الإمبريالي الجديد الذي أوجزناه هنا، والجهود المبذولة لبث المنطق الشامل نفسه عبر المبادرات الاستراتيجية المؤدية إلى قمة عام 2005.

إذا كان تبني «الأهداف الإنمائية للألفية» قد أرسى الإطار المؤسسي للمشروع الإمبريالي الجديد وإقناع العالم به كمشروع إنساني، فإن الخطوات الإجرائية الحاسمة لتطوير مضمونه وتوليد بيئة مناسبة يمكن فيها دفع حكومات البلدان النامية لتبنيه، اتخذت عبر سلسلة من المبادرات الأخرى: «إعلان بروكسل وبرنامج العمل» الذي جرى تبنيه في «مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا» في أيار/ مايو 2001؛ و«خارطة الطريق نحو تنفيذ إعلان الألفية» التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة وتبنتها الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر 2001؛ وتقرير «اللجنة العليا المعنية بتمويل التنمية» التي عينها كوفي عنان في كانون الأول/ ديسمبر 2000، الذي أدى إلى نقطة العلام المتمثلة في «توافق الآراء في مونتيري» في آذار/ مارس 2002. وفي حين أنه من غير الممكن، أو الضروري، تفصيل كل جانب من جوانب تنسيق المشروع

الإمبريالي الجديد عبر وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في أعقاب تبني «الأهداف الإنمائية للألفية»، إلا أن هذه المبادرات تتطلب انتباها خاصا، لا لأنها تؤكد التزام منظومة الأمم المتحدة بالتنمية الرأسمالية في العالم فقط، بل لأنها وضعت وصادقت على نظام رصد ومراجعة استهدف بشكل سافر تشييد الهيمنة البرجوازية في أقل الدول نموا وفي الدول النامية.

بدأ «إعلان بروكسل» الذي تمت الموافقة عليه في «المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا»، بالمصادقة على المشروع الإمبريالي الجديد في شكله المعياري آنذاك. وتعهد المشاركون في المؤتمر بـ«تحرير أشقائنا من النساء والرجال والأطفال، في السنوات الأولى من الألفية الجديدة من أوضاع الفقر المدقع المسببة للإذلال واللاإنسانية»، وبالاهتداء بالمبادئ المبينة في إعلان الألفية يتعهدون «بالعمل من أجل إدماج أقل البلدان نموا إدماجا مفيدا في الاقتصاد العالمي»[30]. تبع ذلك إعلان من عشر نقاط ذكر أن «القضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة الناس في أقل البلدان نموا» يتحققان «عن طريق تعزيز قدراتهم على بناء مستقبل أفضل لهم وتنمية بلدانهم»؛ وأن ذلك لن يتم إلا «بتحقيق النمو الاقتصادي المنصف والمطرد والتنمية المستدامة اعتمادا على استراتيجيات للحد من الفقر مملوكة وطنيا ويكون محورها الناس»:

> الإدارة السديدة على الصعيدين الوطني والدولي؛ سيادة القانون؛ احترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، بما فيها الحق في التنمية؛ تعزيز الديمقراطية؛ تحقيق الأمن عن طريق الديبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات المسلحة بالطرق السلمية؛ المساواة بين الجنسين؛ الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية الاجتماعية؛ تدعيم القدرات الإنتاجية وبناء المؤسسات، هي جميعا عوامل لا بد منها لتحقيق الطاقات البشرية والاقتصادية الضخمة التي لم تستغل في أقل البلدان نموا[31].

وتابع الإعلان بعدئذ ليصر على أن المسؤولية الرئيسة عن التنمية في أقل البلدان نموا تقع على عاتق هذه البلدان نفسها، رغم أنها تتطلب «دعما دوليا ملموسا وكبيرا من الحكومات والمنظمات الدولية بروح من تقاسم المسؤولية عن طريق الشراكات الحقيقية، بما في ذلك الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص»[32]. وبعد المصادقة على التدابير الممكنة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية، ومعالجة مشكلة التصحر، وصون التنوع الإحيائي (البيولوجي)، وتوفير مياه الشرب النقية، والتصدي لتغير المناخ، عدد الإعلان عناصر الإجماع الإمبريالي الجديد والوسائل التي يمكن تحقيقه بواسطتها: زيادة التجارة لا بد منها على أساس «وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتمتع بالشفافية وعدم التمييز ويرتكز على القواعد»، ويجب تشجيع وتيسير انضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية، من خلال التعهد بانتهاز فرصة انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2001) للنهوض بالبعد الإنمائي للتجارة، والإقرار بقضايا التجارة والنمو في استراتيجيات الحد من الفقر (التي تبناها البنك الدولي)؛ التأكيد على الحاجة إلى زيادة الموارد المالية المحلية والأجنبية عبر إيجاد «بيئة تمكينية للادخار والاستثمار، تشمل مؤسسات مالية وقانونية وإدارية قوية ويعول عليها، وسياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي، وإدارة شفافة وفعالة للموارد العامة» من خلال اغتنام فرصة انعقاد «المؤتمر المعني بتوفير التمويل من أجل التنمية» (آذار/ مارس 2002) في مونتيري (بالمكسيك)؛ زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ تحسين فعالية المعونة؛ تخفيف عبء الديون وتقديم المعونة من خلال إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون[33].

أما آخر النقاط العشر فتشدد على الأهمية الحاسمة لوجود «متابعة فعالة للمؤتمر على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية»، وتطلب من الأمين العام أن يكفل متابعة أعمال المؤتمر[34]. أما المقصد الحقيقي لهذا الإعلان فقد عبر عنه

بمزيد من التفصيل «برنامج العمل» الذي رافقه. حيث فصل، كما أصبح متوقعا الآن، الطبيعة ذات التوجه نحو المشاريع الحرة والإنتاجية والتنافسية للاستراتيجية التي ينبغي السعي إليها على الصعيد الوطني، لكنه كرس أيضا قسما لـ«الاستراتيجيات الضرورية للتنفيذ والمتابعة والرصد والمراجعة»[35]. ومثلما يشير العنوان، اقترح البرنامج إطارا شاملا للترصد الدقيق لبرامج التنمية المخصصة لأقل البلدان نموا، مع ربط «التقييمات القطرية المشتركة» و«إطار الأمم المتحدة للمعونة التنموية»، مع «أوراق استراتيجية البنك الدولي للحد من الفقر»، وإضافة طبقات من الترصد الإقليمي والعالمي للتمحيص في البرامج على الصعيد الوطني، ربضت على قمتها «مراجعة النظراء/ الأنداد»:

> الأهداف والغايات الموضوعة في برنامج العمل سوف تستخدم لمراجعة وتقويم أداء أقل البلدان نموا وشركائها التنمويين فيما يتعلق بتنفيذ مختلف الالتزامات. وعلاوة على آليات المتابعة المحددة لاحقا، يمكن تسهيل مراجعات الأداء هذه عن طريق مراجعات النظراء/ الأنداد المستقلة لتنفيذ الالتزامات من جانب أقل البلدان نموا وشركائها كل على حدة، وذلك كجزء من المتابعة على الصعد الوطنية والقطاعية وشبه الإقليمية والإقليمية والعالمية[36].

تعتبر مثل هذه البرامج والخطط، المميزة للأطر التنظيمية على مستويات الليبرالية الجديدة المعاصرة كلها، شائعة في مؤسسات بريتون وودز. أما النقطة المثيرة للاهتمام هنا فهي أن منظومة الأمم المتحدة تقترح لذاتها دورا جديدا كـ«قابلة قانونية» تولد التنمية الرأسمالية ومروجة للهيمنة البرجوازية العالمية. وقد طلب الأمين العام «ضمان الحشد الكامل والتنسيق التام على مستوى الأمانة العامة بين جميع أقسام منظومة الأمم المتحدة لتسهيل التنفيذ المنسق، إضافة إلى الاتساق في المتابعة والرصد لبرنامج العمل على الصعد الوطنية والإقليمية وشبه الإقليمية والعالمية»، وصدرت التعليمات للحكومات لضمان «مشاركة

المجتمع المدني، بما فيه القطاع الخاص، على أساس حوار شامل يضم الجميع». الفقرة التالية كشفت منطق إطار الترصد والمحاكاة المتبادلة:

> في بعض من أقل البلدان نموا، أعدت الترتيبات الوطنية اللازمة لإجراء حوار شامل يضم الجميع حول قضايا وسياسات التنمية. وتعتبر هذه المنتديات مهمة لضمان الإجماع الحقيقي والملكية الوطنية لبرامج العمل الوطنية والحاجة إلى دعمها الكامل. وعلى البلدان الأخرى الأقل نموا أن تحتذي هذا النموذج عن طريق إقامة وتطوير مثل هذه المنتديات الوطنية[37].

لم يكن ما سيفرض ويرصد مجرد تبني مجموعة مناسبة من سياسات الاقتصاد الكلي، بل عملية بناء الهيمنة الوطنية لحكومة ملتزمة بالتنمية الرأسمالية. وكجزء من العملية، سوف يسبغ على التدريبات «النموذجية» شرف مراجعة نظرائها ونشر «الممارسة السديدة» ـ وهي بالضبط الاستراتيجية المتبناة لتعزيز سياسة التنافس في أمريكا اللاتينية (من ضمن أشياء أخرى)، ومن خلال «الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا»، لنشر الإصلاحات الليبرالية الجديدة في إفريقيا[38].

«خارطة الطريق نحو تنفيذ إعلان الألفية» التي قدمها كوفي عنان في أيلول/ سبتمبر 2001، اتبعت الخط نفسه، حيث ذكرت في مستهلها أن «الدول بحاجة إلى إظهار الإرادة السياسية لتنفيذ الالتزامات المقدمة وتطبيق الاستراتيجيات المرسومة»[39]. أما القسم الثالث من خارطة الطريق، «التنمية والقضاء على الفقر: الأهداف الإنمائية للألفية» ، فلم يكتف بالإعلان مرة أخرى عن عناصر البرنامج، بل أصر أيضا منذ البداية على أنه «من المهم أن تصبح الأهداف الإنمائية للألفية أهدافا وطنية، وتخدم غرض زيادة الاتساق والتساوق بين الأهداف الوطنية والبرامج»[40]. وتخفت في منتصف الوثيقة فقرتان أوجزتا المشروع الإمبريالي الجديد برمته والدور الرائد المقترح لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذه ورصده:

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي انعقد في أيار/ مايو 2001، تبنى برنامج عمل يوفر إطارا للشراكة العالمية لتسريع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. إن أقل البلدان نموا وشركاءها ملتزمون بتعزيز إطار سياسة يكون محورها الناس؛ والإدارة السديدة على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتدعيم القدرات الإنتاجية لجعل العولمة لصالح أقل البلدان نموا؛ وتعزيز دور التجارة في التنمية؛ وحماية البيئة؛ وتعبئة الموارد المالية.

> يقر برنامج العمل بالدور المهم الذي لعبته الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذه ومتابعته، عن طريق شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص. وهنالك حاجة ماسة لوجود آلية فعالة لدعم المراجعة والمتابعة بين الحكومات لتنفيذ برنامج العمل؛ وتعبئة وحشد منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛ وتسهيل المشاركة الفاعلة من قبل أقل البلدان نموا في المنتديات المناسبة المتعددة الأطراف[41].

«اللجنة العليا المعنية بتوفير التمويل من أجل التنمية»، برئاسة رئيس المكسيك السابق ارنستو زيديللو، كانت مكونا أساسيا في حشد منظومة الأمم المتحدة خلف البرنامج المقترح الذي أشارت إليه «خارطة طريق» كوفي عنان. فهي توضح الاستراتيجية الجوهرية لتطوير وشرعنة المشروع الإمبريالي الجديد في علاقته بإطلاق التنمية والاستثمار في التنمية ـ إنتاج فريق من «الخبراء» جرى تجميعهم بعناية لتقديم تقرير «مستقل» معد سلفا ليبعث رسالة مكتوبة مسبقا. ومثلما ذكر في النشرة الإعلامية التي أعلنت تشكيل اللجنة، فقد كانت استجابة لإعلان الألفية وأهدافه المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر. ومن الملاحظ أن اجتماع «توفير التمويل من أجل التنمية» (2002) الذي ستقدم أمامه توصياتها «فوض من قبل الجمعية العامة ليشمل التعاون الفعال لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

ومنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص»، وجرت المصادقة عليه في إعلان الألفية، وضمن هذه العوامل القياسية المحددة، أنيطت باللجنة مهمة تقديم المشورة للأمين العام حول «التدابير التي يمكن أن يوصي بها لتلبية الحاجات المالية للبلدان النامية»[42]. أما عضويتها التي أعلنت أيضا في النشرة الإعلامية، فعكست استراتيجية إشراك البلدان المتقدمة والنامية، و«المجتمع المدني» (قطاع الأعمال التجارية)، والمنظمات الأهلية (غير الحكومية): تألفت من عبد اللطيف الحمد، رئيس الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية؛ وديفيد برايز، مدير «اوكسفام»؛ وماري تشينري ـ هيس، نائبة المدير العام (سابقا) لمنظمة العمل الدولية؛ وجاك ديلور، وزير المالية الفرنسي السابق ورئيس المفوضية الأوروبية؛ وريبيكا غرينسبان، نائبة رئيس كوستاريكا (سابقا)؛ وماجد عثمان، وزير مالية موزمبيق السابق (الذي تحول إلى مصرفي تجاري)؛ وروبرت روبين، وزير الخزانة الأمريكي السابق في عهد إدارة كلينتون ومهندس خطة «إنقاذ» المكسيك عام 1994؛ ومانموهان سينغ، وزير المالية الهندي السابق ومهندس الإصلاحات الليبرالية الجديدة في الهند.

مؤتمر آذار/ مارس 2002، الذي قدمت اللجنة تقريرها أمامه، «المؤتمر الدولي الأول المعني بتوفير التمويل من أجل التنمية»، تبنى «توافق الآراء في مونتيري»، الوثيقة العامة التأسيسية للمشروع الإمبريالي الجديد. وأوضح مؤيدو المؤتمر بشكل لا لبس فيه طبيعة هذا التدخل في الاقتصاد السياسي العالمي، والسابقة الجديدة التي مثلها، واللاعبين الأساسيين المعنيين. وما زالت الصفحة الرئيسة لموقع المؤتمر على الويب تؤكد أنه «أول مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة لتناول قضايا هامة في مجالي التمويل والتنمية»، و«أول تبادل للآراء رباعي الطرف بين الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة من المؤسسات حول القضايا الاقتصادية العالمية»؛ وجرت الإشارة إلى حضور رؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (هورست كوهلر، وجيمس

ولفنسون ومايكل مور على التوالي، أي: أصحاب المصلحة من المؤسسات)[43]، حيث أعطوا مباركتهم لما اتضح بجلاء أنه أوج استعمار مؤسسات الأمم المتحدة الأساسية، بما فيها تلك التي كانت ذات مرة بمثابة معاقل حصينة للتنموية الوطنية، مثل «مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي» و«مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية»، والوكالات الإقليمية مثل «المفوضية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي»، و«المفوضية الاقتصادية لإفريقيا»، وتحويلها إلى مؤسسات ترويجية للتنمية الرأسمالية العالمية.

ومنذ البدء، أوجد «توافق الآراء في مونتيري، الذي أعد قبل الاجتماع واستقبل بالتهليل والاستحسان، الصلة الجوهرية بين العنوان المعلن المعبر عن الالتزام بالحد من الفقر، والالتزام المضمر الأساسي بالترويج الشامل للرأسمالية على مستوى العالم، وهو مفتاح إيديولوجية الإمبريالية الجديدة. فقد أعلنت المادة الأولى بصراحة: «هدفنا هو القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد وتشجيع التنمية المستدامة فيما نحن نتقدم باتجاه نظام عالمي أبوابه مشرعة أمام الجميع وقائم على العدل تماما»؛ وتابعت هذه الوثيقة المفتاحية لتدعو إلى «إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. والالتزام باعتماد سياسات سليمة، وأسلوب حكم رشيد على جميع الصعد وبسيادة القانون»[44]. وأقرت بأن «كل بلد ينهض بالمسؤولية الرئيسة عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، واعترفت بالدور بالغ الأهمية للسياسات الوطنية واستراتيجيات التنمية»، ثم ذكرت ما يجب أن تكون هذه السياسات بالضبط:

> تؤدي البيئة الداخلية التمكينية دورا حيويا في تعبئة الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمارات والمساعدات الدولية واستخدامها استخداما فعالا.. وسنعزز أطر السياسة المناسبة والأطر التنظيمية الملائمة على الصعيد الوطني لكل منا على نحو يتسق مع القوانين الوطنية لتشجيع المبادرات

العامة والخاصة، بما فيها المبادرات على الصعيد المحلي، وسنساعد على نشوء قطاع أعمال نشط وجيد الأداء، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين زيادة الدخل وتوزيعه، وزيادة الإنتاجية، وتمكين المرأة، وحماية حقوق العمال والبيئة[45].

ومثلما أوضحت الفقرات التالية، فإن «البيئة الداخلية التمكينية» تعني تسهيل الاستثمارات الأجنبية والمحلية على قدم المساواة، وتعريضها إلى بيئة يجعلها التدخل التنظيمي تنافسية:

تشكل تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الاستقرار المالي الدولي، عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية. فالاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في تمويل النمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل. وهو يتسم بأهمية خاصة نظرا لقدرته على نقل المعارف والتكنولوجيا، وإيجاد فرص عمل، وزيادة الإنتاجية بوجه عام، وتحسين القدرة على التنافس، وتدعيم المشاريع الحرة والمبادرات الفردية، ولأنه يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي والتنمية.. وبغية جذب تدفقات رؤوس الأموال الإنتاجية وتحسينها، لا بد للبلدان من مواصلة جهودها لتأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به، وتأمين الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية، تقوم على أساس سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تسمح للأعمال التجارية المحلية والدولية بالعمل بكفاءة وبصورة مربحة على نحو يكون له أقصى التأثير في التنمية. ويلزم بذل جهود خاصة في مجالات لها الأولوية مثل السياسة الاقتصادية والأطر التنظيمية بغية تشجيع الاستثمارات وحمايتها، بما في ذلك المجالات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وتجنب الازدواج الضريبي، وإدارة الشركات، والمعايير المحاسبية، وتشجيع البيئة التنافسية[46].

إذا أصبحت «الأهداف الإنمائية للألفية» مرجعيات إجبارية للنتائج المتوخاة من التنمية، فإن «توافق الآراء في مونتيري» أصبح مرجعية إجبارية لإطار السياسة التي تبنتها البلدان النامية نفسها كوسيلة لتحقيقها. لكن مثلما رأيناه، كان نتاجا لتحضيرات طويلة ودقيقة داخل منظومة الأمم المتحدة ذاتها، وأشر تبنيه على نجاح المشروع الإمبريالي الجديد داخل منظومة الأمم المتحدة وعبر عضويتها، ووضع شعارا له امرأة محلية من أصحاب المشاريع الحرة والمبادرات الفردية. اعتبارا من هذه النقطة، أصبح المضمون المحدد لـ«توافق الآراء في مونتيري» قوة لتطوير مشروع الأمم المتحدة الإمبريالي ودفعه قدما، بدلا من الأهداف الإنمائية الحيادية للألفية.

قرب نهاية شهر تموز/ يوليو 2003، دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى مؤتمر صحفي لإعلان تشكيل «لجنة عليا للقطاع الخاص والتنمية». ووفقا للإيجاز الصحفي الذي صدر آنذاك، فإن مهمتها هي «تقديم توصيات استراتيجية حول كيفية تشجيع قيام قطاعات خاصة أهلية قوية» في العالم النامي[47]. وكانت اللجنة قد اقترحت من قبل مدير «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» مارك مالوك براون، الذي أبلغ المؤتمر الصحفي بأن «قضية بناء قطاع خاص في البلدان النامية هو التحدي الإنمائي الحاسم التالي»، مضيفا فيما بعد أنه «في حين تمثل إفريقيا تحديا للمعنيين بالتنمية كافة، إلا أن التقرير لن يقتصر على إفريقيا. فقضية تنمية القطاع الخاص قضية مشتركة للعالم النامي برمته». أحد رئيسي اللجنة، كبير المدراء التنفيذيين لـ«كندا ستيم شيب لاينز» ووزير المالية الكندي السابق بول مارتن، سيصبح زعيما للحزب الليبرالي الكندي، ثم رئيسا للوزراء في وقت لاحق من تلك السنة. أما الآخر فهو الرئيس المكسيكي الأسبق ارنستو زيديللو، ورئيس «اللجنة العليا المعنية بتوفير التمويل من أجل التنمية» التي مهدت الطريق أمام «توافق الآراء في مونتيري».

اقترح تقرير اللجنة، الذي أوردناه في مستهل هذا الفصل، إطلاق «المشاريع الحرة والمبادرات الفردية» في العالم. ومع نشر التقرير، تقدم المشروع الإمبريالي

الجديد نحو مجال العلاقات العامة، ليضع رسالة «مونتيري» ضمن كتيب دعائي صقيل ومتخم بالصور والأشخاص والنثر الغنائي، مع تقديم الشكر الجزيل إلى بروس روس، لارسن، رئيس شركة «C.D.I»، ومؤلف الكتب الإرشادات حول الكتابة المؤثرة، مثل «جمل مذهلة، فقرات قوية، تقارير مثيرة»:

يدور التقرير حول الدخول إلى أفقر القرى يوم إقامة السوق ورؤية أصحاب المشاريع الحرة وهم يعملون. حول إدراك حقيقة أن صاحب المشروع الحر الفقير يمثل جزءا مهما من القطاع الخاص يعادل أهمية الشركة متعددة الجنسية. حول الاعتراف بأن القطاع الخاص أصبح جزءا محوريا من حياة الفقراء ويتمتع بالقوة الكافية لجعلها أفضل حالا. حول استخدام الابتكارات الإدارية والتنظيمية والتكنولوجية التي تكمن في القطاع الخاص لتحسين حياة الفقراء. حول تحرير قدرة أصحاب المشاريع الحرة المحليين على الحد من الفقر في مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم[48].

القمة العالمية التي انعقدت عام 2005، إطلاق المشروع الإمبريالي

مثلما لاحظنا في مستهل هذا الفصل، فإن تحليل وتوصيات مبادرة «إطلاق المشاريع الحرة والمبادرات الفردية»، وصنوها الأشمل «الاستثمار في التنمية»، قد دمجا بشكل مباشر بواسطة الأمين العام في القمة العالمية التي انعقدت في شهر أيلول/ سبتمبر 2005. وتقرير الأمين العام «في جو أوسع من الحرية..»، وضع الأمن وحقوق الإنسان ضمن سياق التنمية، وفسر الاستراتيجية الإنمائية بلغة «توافق الآراء في مونتيري» وتفصيله اللاحق:

ينهض كل بلد من البلدان النامية بالمسؤولية الرئيسة عن تنميته ـ تقوية الحكم والإدارة، محاربة الفساد، وضع السياسات والاستثمارات المناسبة في مكانها الصحيح لدفع النمو بقيادة القطاع الخاص، مضاعفة الموارد المحلية المتاحة إلى أقصى حد لتمويل استراتيجيات التنمية الوطنية. وعلى البلدان المتقدمة، من ناحية أخرى، التعهد بأن تتلقى البلدان النامية التي

تتبنى استراتيجيات إنمائية شفافة وموثوقة ورشيدة الدعم الكامل الذي تحتاجه، على شكل مساعدة تنموية متزايدة، ونظام تجارة أكثر توجها للتنمية، وإعفاء أوسع وأعمق من الديون[49].

لكن، ومع الاستعداد الكامل على ما يبدو لتكريس كل شيء في القمة العالمية لمشروع الأمم المتحدة الإمبريالي الطموح، تفجر نزاع حاد حول صياغة الوثيقة التي يوافق عليها رؤساء الدول في القمة. وزعت مسودة الوثيقة الأولى في كانون الثاني/ يناير 2005، أما النسخة الثانية المنقحة التي أنجزت في آب/ أغسطس، فقد صادقت بقوة على «الأهداف الإنمائية للألفية» و«توافق الآراء في مونتيري»، إلى جانب سلسلة من الالتزامات المحددة من جانب البلدان المتقدمة. كما شملت العديد من الإشارات إلى الحاجة إلى تعزيز وتوسيع سلطة الأمم المتحدة ذاتها وأمينها العام[50]. عند هذه النقطة، اقترحت الحكومة الأمريكية، بلسان سفيرها المعين حديثا لدى الأمم المتحدة، جون بولتون، إجراء تعديلات واسعة على النص، بقصد جلي لا لبس فيه: إلغاء جميع التعهدات الواضحة التي تلزم الحكومة الأمريكية، والإشارات إلى المخرجات الواردة في «الأهداف الإنمائية للألفية»، وإزالة أو تخفيف جميع الإشارات إلى تعزيز سلطة الأمم المتحدة. لكن في الوقت ذاته، لم تطلب إجراء أي تعديل على التزامات السياسة في «توافق الآراء في مونتيري» والإشارات المتعددة إلى الحاجة إلى تحسين مناخ الاستثمار ودعم المشاريع الحرة في العالم النامي[51].

حظيت التعديلات المقترحة من الولايات المتحدة بميزة كشف المشروعين الإمبرياليين المتنافسين والمتنازع عليهما حاليا. الأول «قديم»، تمثله الإمبريالية الأمريكية، ركز على المصالح الوطنية الضيقة ورفض الالتزام بأي سلطة خارجية؛ والثاني «جديد»، تمثله إمبريالية الأمم المتحدة، سعى إلى وضع السلطة العابرة للحدود القومية خلف مشروع استهدف تثبيت وشرعنة الرأسمالية على الصعيد العالمي، وطالب جميع الدول قاطبة بالالتزام بالمشروع.

ومن المهم في دلالته أن المشروعين كليهما، بالرغم من الاختلافات بينهما، قدما الدعم والتأييد لتصدير العلاقات الاجتماعية للإنتاج الرأسمالي والمؤسسات الرأسمالية من أجل تشجيعها واستدامتها. في النهاية، تراجعت الولايات المتحدة عن محاولتها إلغاء جميع الإشارات إلى «الأهداف الإنمائية للألفية»، لكنها تشبثت برفضها الالتزام بزيادة المساعدات الأمريكية لتبلغ نسبة 07٪ من الناتج المحلي الإجمالي. لكن، عند العودة إلى النقطة المركزية، عكست الوثيقة بشكل كامل استراتيجية تشجيع بيئة للتراكم المحلي والاستثمار الأجنبي، كما حددها «توافق الآراء في مونتيري»[52]. علاوة على ذلك، أكد الرئيس بوش في خطابه أمام الجمعية العامة دعم الولايات المتحدة لهذا الجانب من المشروع. أما إشارته الفاترة الوحيدة إلى التزام بلاده بـ«الأهداف الإنمائية للألفية» فغايرت حماسه لـ«توافق الآراء في مونتيري»:

> في مونتيري 2002، اتفقنا على رؤية جديدة للطريقة التي نحارب بها الفقر، ونحد من الفساد، ونقدم المعونة في هذه الألفية الجديدة. لقد وافقت البلدان النامية على النهوض بمسؤولية تقدمها الاقتصادي عبر الحكم السديد الرشيد والسياسات السليمة وسيادة القانون. ووافقت البلدان المتقدمة على دعم هذه الجهود، بما في ذلك زيادة المعونات للبلدان التي تتولى القيام بالإصلاحات الضرورية.. أدعو بلدان العالم كلها إلى تنفيذ «توافق الآراء في مونتيري». والتنفيذ يعني الاستمرار في المسير على درب الإصلاح الطويل والشاق. والتنفيذ يعني إيجاد شراكة حقيقية بين البلدان المتقدمة والنامية لاستبدال علاقة المانح ـ المتلقي التي سادت في الماضي. والتنفيذ يعني الترحيب بجميع البلدان النامية كمشاركة بصورة كاملة في الاقتصاد العالمي، مع المنافع والمسؤوليات المطلوبة كلها[53].

لربما تمنى بوش في سره حظا أوفر حين أيد جولة الدوحة وتعهد بأن «الولايات المتحدة على استعداد لإلغاء جميع التعريفات، وأشكال الدعم الحكومي وغيرها من الحواجز المعيقة للتدفق الحر للبضائع والسلع والخدمات حين تتبنى البلدان الأخرى الإجراءات ذاتها»[54]، لكن التعهد قدم على أية حال. ومع ذلك، عكس الالتزام بـ«بتوافق الآراء في مونتيري»، وجولة الدوحة، وإلغاء الحواجز المعيقة للتجارة من قبل الدول جميعا، عكس قبول الولايات المتحدة بالمنطق المحتوم الذي يتعذر اجتنابه لنظام رأسمالي عالمي حقيقي، ومشروع إمبريالي أوسع نطاقا من القدرة على التحكم فيه. وبغض النظر عما سقط على قارعة الطريق، فإن المشروع العنيد في تأييده للرأسمالية الذي طورته الأمم المتحدة على مدى عقد من السنين قد نال موافقة شاملة وقبولا عالميا. علاوة على ذلك، مرت المصادقة على الرسالة/ المهمة الإمبريالية العالمية للأمم المتحدة دون تعليق.

هوامش

1ـ انظر:

U.N. General Assembly, "Strengthening the Role of the Private Sector and Entrepreneurship in Financing for Development," Report of the Secretary-General, A/59/800., 19 May 2005, Section 1, para. 1, p. 3.

2- U.N. Millennium Project, Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals (New York and London, 2005); U.N. General Assembly, "Follow-up to the outcome of the Millennium Summit," Note by the Secretary-General, A/59/727, 7 March 2005.

3ـ انظر على وجه الخصوص:

C.E.B. High-Level Committee on Programmes, "Report of the High-Level Committee on Programs (H.L.C.P.) at it Ninth Session, Rome, Italy, 23-25 February 2005," CEB/2005/4,21 March 2005., pp. 3-6.

4ـ انظر:

Commission on the Private Sector and Development, Unleashing Entrepreneurship: making Business Work for the Poor, Report to the Secretary-General of the United Nations, U.N.D.P., 2004, p. 23.

5- V. I. Lenin, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism [1916] (Moscow: Progress Publishers, 1982), ch. 7, p. 83.

6ـ انظر:

P. Cammack, "Making Poverty Work," in A World of Contradictions: Socialist Register 2002, ed. L. Panitch and C. Leys (London: Merlin, 2001), pp. 193-210.

7- P. Gammck, "Attacking the Poor," New Left Review, Second Series, no. 13, January-February 2003, pp. 125-134.

8- P. Gammack, "What the World Bank Means by Poverty Reduction and Why it Matters," New political Economy, 9(2), 2004, pp. 89-211.

9ـ انظر:

K. Marx and F. Engels, "Manifesto of the Communist Party" [1850], in K. Marx, Political Writings, vol. 1: The Revolution of 1848, ed. David Fernbach) London: Penguin/New Left Review, 1973), pp. 67-98, see p. 71.

10- Ibid.

11ـ انظر:

Lenin, Imperialism, ch. 5, p. 71 and ch. 7, p. 89.

12- "Secretary-General, in Address to World Economic Forum, Stresses Strengthened Partnership between United Nations, Private Sector," press release SG/SM/6153, at

http://www.un.org/news/press/docs/1997/19970131.sgsm153.html (accessed 8 September 2005), p. 1.

13- Ibid., p. 2.

14- Ibid.

15- Ibid., p. 3.

16- Ibid.

17- Ibid., p. 4.

18- U.N. General Assembly, Resolution 50/227, 24 May 1996.

19- "Fostering and Enabling Environment for Development: Financing Flows, Including Capital Flows; Investment; Trade," Report of the Secretary-General, 5 June 1997, at http://www.un.org/documents/ecosoc/docs/1997/e1997-67.htm (accessed 8 September 2005), section I, para. 14.

20- Ibid., section I, para. 11.

21- Ibid., section I, para. 18.

22- Ibid., section I, recommendations 2-4.

23- Ibid., section II, para. 61, recommendations 1 and 2.

24- Ibid., section II, para. 69, recommendations 9.

25ـ انظر:

Mark Malloch Brown, "Development and Globalization: U.N.D.P. in the 21st Century,"

خطاب ضم أفكارا رئيسة ألقي أمام «مجلس نيويورك لجمعية التنمية الدولية»، 200/2/16.

http://www.undp.org/dpa/statements/administ/2000/february/29afeb00.htm (accessed 8 September 2005).

جميع الشواهد في هذه الفقرة مأخوذة من المصدر نفسه.

26ـ انظر:

United Nations, Administrative Committee on Coordination (A.C.C.), "Terms of Reference of the High-level Committee on Programmes," ACC/2001/CP/INF.2, at

http://ceb.unsystem.org/hlcp/dicuments/hlcp_tor.pdf (accessed 8 September 2005).

جميع الشواهد في هذه الفقرة مأخوذة من المصدر نفسه.

27- A.C.C., "Report of the High-Level Committee on Programmes on its First Regular Session of 2001," ACC/2001/6, 13 August 2001, para. 4,7,8 and 10, pp. 2-3.

28- Ibid., para. 15 and 17, p. 4.

29- Ibid., paras. 19-22, p. 5.

30ـ انظر:

U.N. General Assembly, "Brussels Declaration," A/Conf.191/12, 2 July 2001, at

http://www.unctad.org/en/docs/aconf191d12.end.pdf (accessed 8 September 2005), p. 1.

31- Ibid., paras. 1 and 2, p. 2.

32- Ibid., para. 3, p. 2.

33- Ibid., paras. 6-9, pp. 2-3.

34- Ibid., para. 10, p. 3.

35ـ انظر:

U.N. General Assembly, "Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2001-2010," A/Conf.191/11,8 June 2001, Section III, pp. 57-64.

36- Ibid., para. 94, p. 57.

37- Ibid., paras. 98-100, pp. 58-9.

38ـ للاطلاع على أولها، انظر:

Paul Gommack, `Signs of the Times`: Capitalism, Competitiveness, and the New Face of Empire in Latin America`, in The Empire Reloaded: Socialist Register 2005, eds. L. Panitch and C. Leys (London: Merlin, 2004), pp. 256-270.

39ـ انظر:

U.N. General Assembly, "Road Map Towards the Implementation of the United Nations Millennium Declaration: Report of the Secretary-General," A/56/326, 6 September 2001, para. 7. p. 7.

40- Ibid., para. 81, p. 19.

41- Ibid., paras. 139, 140, pp. 27-28.

42- U.N. International Conference on Financing for Development, "High Level Panel on Financing for Development," press release, 15 December 2000, at

http://www.un.org/esa/ffd/przedillo1200.htm (accessed 8 September 2005).

43- U.N. International Conference on Financing for Development, home web page, at

http://www.un.org/esa/ffd/ffdconf (accessed 8 September 2005).

44- U.N. International Conference on Financing for Development, "Final Outcome of the International Conference on Financing for Development," A/Conf/198, 1 March 2002, paras. 1 and 4, p. 2.

45- Ibid., paras 10, 12, pp. 3-4.

46- Ibid., paras. 20-21, pp. 5-6.

47- United Nations, Press Briefing, "Secretary-General Launches Commission on Private Sector and Development at Headquarters," press briefing, New York, 25 July 2003, at

http://www.un.org/news/briefings/docs/2003/UNDPbrf.doc.htm (accessed 8 September 2005)

الشواهد اللاحقة في هذه الفقرة مأخوذة من المصدر نفسه.

48ـ انظر:

Commission on Private sector and Development, Unleashing Entrepreneurship, p. 5.

49ـ انظر:

U.N. General Assembly, "In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights for all," Report of the Secretary-General, A/59/2005, 21 March 2005, para. 32, p. 12.

50ـ انظر:

"Revised Draft Outcome Document of the High-Level Plenary Meeting of the General Assembly of September 2005 Submitted by the

President of the General Assembly," future document, A/59/HLPM/CRP.1/Rev.2, release at 9:30 P.M., 5 August 2005, at

http://www.un.org/summit2005/documents.html (accessed 8 September 2005).

الإشارات التي تمثل الحاجة إلى تعزيز سلطة الأمم المتحدة ظهرت في الفقرات 55، 124، 129.

51ـ عند كتابة هذا النص (2005/9/8)، كانت نسخة من الوثيقة التي أجرت عليها الولايات المتحدة التعديلات متوفرة على موقع منتدى السياسة العالمي:

http://www.globalpolicy.org/msummit/millenni/m5outcomedocindex.htm

52ـ انظر:

U.N. General Assembly, "2005 World Summit Outcome," A/60/L1, 15 September 2005, especially paras. 24 and 25, pp. 6-8.

53- "President Address United-Nations High Level Plenary Meetings," 14 September 2005, at

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/09/200509114.htm; (accessed a6 September 2005).

54- Ibid.